هشام نفاع*

القضية التي يطرحها "عدالة" مصدرها التخوّف من نشوء سابقة تعود بالضرر على الحق في التعبير. فأيّ إجراء قضائيّ يقلّص حق التظاهر، مثلا، سيزيد من ضغط القيد على أيدي العرب أولا. ويزدادا الأمر واقعيّة في ظلّ تسارع انحراف الحالة الاسرائيلية نحو "الرّهاب العام" من كل ما لا يلائم لون "الإجماع الصهيوني" المتخيَّل. هنا ينضم فقراء اسرائيل الى مشاريع نُخب شديدة الكلبيّة ليصبحوا "ضحيّة مزدوجة": لنظام استغلالهم من جهة ونظام سلب وعيهم من جهة أخرى.
عمومًا، هناك إشكالية حقيقية في اقتصار التحرّك النضالي على المسار القضائي، أو تعزيزه على حساب ذاك السياسي-الشعبي. هنا يمكن القول: إن المشكلة ليست في النضال القضائي قدرما هي في تراجع النضال السياسي-الشعبي. ففاعلية النضال القضائي تتناسب طرديًا مع النضال السياسي-الشعبي. تراجع الثاني لا يقوّي الأول بالمطلق، بل يضعفه، لأنه يجب أن يرتبط به ليشكلا معه نضالا مركبًا.
لا أعتقد أن مواجهة حملات العنصرية على بلداتنا الفلسطينية في اسرائيل يجب أن تتم في المحاكم. المواجهة الفاعلة واللائقة هنا هي تلك الشعبية السياسية. لأنها تسيّس الناس وتطالب كل فرد بأخذ دوره لأجل حرياته وحقوقه وكرامته. فحالة المواجهة الاحتجاجية هي سيرورة توعية هامة.
ربما هناك استثناء: حين يساهم التحرّك القضائي الاحتجاجي في كشف معايير مزدوجة في الجهاز القضائي خصوصًا وفي المؤسسة الحاكمة عمومًا، يكتسب الأمر أهمية. أي أن التحرّك القضائي لا يجب أن يستهدف تحرّك العنصريين فقط، بل الضباب الذي توفره المؤسسة لهم لإخفاء منطلقاتهم وممارساتهم العنصرية خلف قناع حريّة التعبير. في هذه المسألة أفتقر الى الخبرات اللازمة لتحديد الحالات التي تستوفي هذه الشروط. هنا يأتي دور خبراء وخبيرات "عدالة". أنا أثق بهم لأنهم نقديون ولا يعانون من ترف ووهم حياد القضاء.

*الكاتب هو صحفي وناشط سياسي.